

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

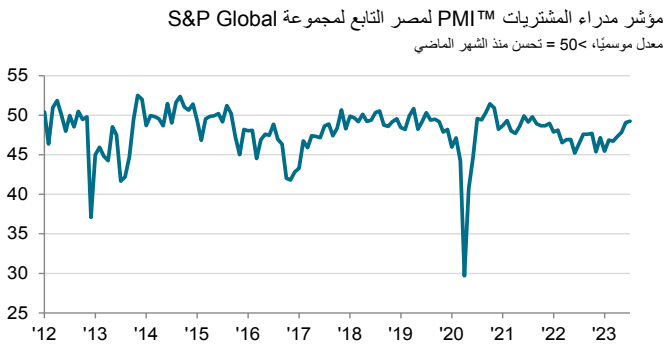
تباطؤ ظروف التشغيل يظل ضعيفاً في يوليو

النتائج الأساسية:

أبطأ معدل لانكماش الإنتاج منذ سبتمبر 2021

تراجع طفيف في الطلبات الجديدة

أقل زيادة في أسعار المبيعات في 15 شهراً



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 يوليو 2023.

تعليق

صرّح ديفد أوين، كبير الباحثين الاقتصاديين في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"سجل مؤشر مدراء المشتريات في مصر قراءة قريبة من مستوى 50.0 نقطة المحايد مرة أخرى في شهر يوليو، مرتفعاً من 49.1 في شهر يونيو إلى 49.2 في شهر يوليو، حيث انخفض النشاط التجاري بأضعف معدل له منذ عامين تقريباً. وأظهر الانخفاض في الطلبات الجديدة أيضاً مزيداً من علامات التراجع، حيث أفادت الشركات بوجود مؤشرات أولية عن تعافي الطلب في السوق بعد فترة ركود طويلة.

"كانت هناك أيضاً مؤشرات إيجابية للضغوط التضخمية ستلقى ترحيباً من الشركات والعملاء على حد سواء، بعد قراءة قياسية لمؤشر أسعار المستهلكين بلغت 36.8% في شهر يونيو. وقد ارتفعت أسعار المبيعات بشكل متواضع وبأقل وتيرة منذ شهر أبريل 2022، مما من شأنه أن يساعد في تعزيز الطلب في الأشهر المقبلة. كما كانت الزيادات في أعباء التكلفة معتدلة مقارنة بتلك المسجلة في بداية العام، على الرغم من أن وتيرة التضخم ارتفعت بشكل طفيف منذ شهر يونيو وظلت حادة في ظل ضعف أسعار الصرف.

"على الرغم من العودة بشكل عام إلى نطاق الاستقرار، لا تزال الشركات غير واثقة إلى حد ما بشأن المستقبل، حيث توقع 6% فقط من الشركات المشاركة في الدراسة نمو الإنتاج خلال الـ 12 شهراً القادمة. ومع ذلك، إذا اتسع نطاق تعافي الطلب وأظهرت مؤشرات التضخم الرسمية تراجعاً، فقد نشهد انتعاشاً في مستوى الثقة قريباً. كما أن ثيبه استقرار أعداد الموظفين بعد انخفاض دام سبعة أشهر يشير أيضاً إلى أن الشركات ربما تستعد للتعافي".

سجل اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر تباطؤاً طفيفاً آخر في شهر يوليو، بعد أن تباطأ معدل الانكماش بشكل ملحوظ في نهاية النصف الأول من العام. حيث انخفض الإنتاج بأضعف وتيرة منذ ما يقرب من عامين، كما انخفضت تدفقات الطلبات الجديدة بشكل متواضع فقط، وكان هناك زيادة متجددة في الأعمال المتراكمة. ونتيجة لذلك، استقرت مستويات التوظيف والمخزون واقتربت من نطاق الاستقرار، حيث استغادت مستويات المخزون من التحسن المتجدد في ظروف التوريد.

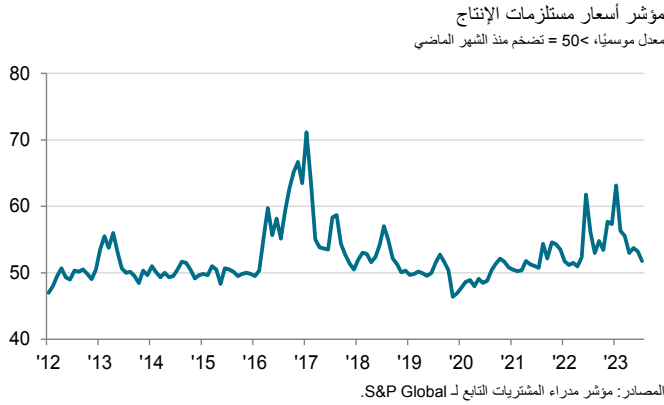
ترافق انخفاض ضعف الطلب مع استمرار تراجع تضخم أسعار الإنتاج في شهر يوليو، حيث أفادت الشركات أنها سجلت أضعف زيادة في أسعار مبيعاتها منذ شهر أبريل 2022. في الوقت نفسه، أدى ضعف سعر الصرف إلى استمرار ارتفاع أسعار المشتريات بشكل حاد، مما زاد من الضغط على هوامش أرباح الشركات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - سجل ارتفاعاً طفيفاً من 49.1 نقطة في شهر يونيو إلى 49.2 نقطة في شهر يوليو. ورغم أن المؤشر سجل قراءة أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) وأشار إلى تدهور طفيف في أحوال القطاع، إلا أنه كان أعلى من متوسطه على المدى الطويل للشهر الثاني على التوالي.

بعد نتائج شهر يونيو، شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط شهراً آخر من الانكماش المتواضع نسبياً في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة مقارنة بما سجلته في بداية العام. في الواقع، كان معدل انخفاض الإنتاج هو الأدنى منذ شهر سبتمبر 2021. ومع ذلك، ظل الانخفاض واسع النطاق، حيث سُجلت انخفاضات في جميع القطاعات الأربعة التي شملتها الدراسة.

أدى انخفاض طفيف في الأعمال الجديدة الواردة إلى تراجع أضعف في الإنتاج، حيث أشارت البيانات الأخيرة إلى أضعف انكماش في ما يزيد قليلاً عن عام ونصف. وفي حين ذكرت العديد من الشركات أن ارتفاع الأسعار وضغوط التضخم بشكل عام قد قللت من الإنفاق، أشارت شركات أخرى إلى انتعاش الطلب في السوق. استمرت الطلبات من العملاء الأجانب في الانخفاض بقوة، إلا أن الانخفاض كان أقل حدة مما كان عليه في شهر يونيو.

وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط أسعار مبيعات الشركات غير المنتجة للنفط ببطء وتيرة منذ شهر أبريل 2022 وبشكل متواضع، حيث واصلت الشركات تخفيف ارتفاع الأسعار جزئياً في محاولة لتحفيز المبيعات. وكان التباطؤ مرتبطاً أيضاً بتخفيف ضغوط التكلفة في الأشهر الأخيرة، على الرغم من أن بيانات شهر يوليو أظهرت ارتفاعاً طفيفاً في معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج حيث أدى ضعف سعر الصرف مقابل



الاتصال

سابرينا ماين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وأل الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing و PMI® إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وأل الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.